قياس الطلب النهائى فى الكويت

بدوى خليل مصطفى ابراهيم *

مقدمة :

يهدف النشاط الاقتصادى لاى مجتمع الى توفير السلع والخدمات النهائية التى يحتاجها هذا المجتمع ، ويقدر ناتج النشاط الاقتصادى بمقدار ما يحققه من السلع والخدمات .

ويمكن النظر الى ناتج هذا النشاط من خلال ثلاث زوايا ، فالزاوية الاولى هى مايحقق المجتمع من السلع والخدمات النهائية وهو ما يطلق عليه الناتج المحلى الاجمالى وهو يقيم عادة بسعر الاسواق ومن زاوية ثانية يمكن النظر الى ناتج النشاط الاقتصادى خلال مجموع عوائد عناصر الانتاج التى تظافرت وأشتركت فى العمليات الانتاجية مضافا اليه صافى دخول الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجى وهو مايسمى بالدخل القومى ، فاذا أضيف الى هذا الدخل صافى الضرائب غير المباشرة فانه يتساوى مع قيمة الانتاج المحلى الاجمالى ، كما يمكن النظر الى ناتج النشاط الاقتصادى فى زاوية ثالثة وهى التصرف فى الدخول للحصول على السلع والخدمات النهائية وهو مايعرف بالانفاق المجلى الاجمالى وهو مايمثل الطلب النهائى .

ويعتبر الطلب النهائى من اهم اهداف الخطة الاقتصادية لاى دولة وتشكل نسب مكونات أهداف للخطة تسعى الى تحقيقها ، ولذلك يسعى المخطط الاقتصادى الى توضيح ووضع العلاقات بين مكونات الطلب النهائى حتى يمكن وضع الاسس اللازمة لتحقيق التنبؤ المستقبلى أخذا فى الاعتبار الامكانيات الحالية والنظرة المستقبلية لتحقيق ماتصبو اليه الدولة من رفع مستوى الانتاج والرفاهية الاجتماعية وتجنب مايحتمل أن يظهر من اختناقات فى بعض القطاعات وتتناول دراسة الطلب النهائى تحليل مركباته الاساسية (الانفاق الأستهلاكى الحكومى - الانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص - التكوين الراسمالى الثابت الاجمالى - التغير فى المخزون - الصادرات - الواردات) نظرا كل منها وأثرها على النواحى الاجتماعية والاقتصادية فنجد ..

1- أن دراسة الاستهلاك النهائى الحكومى يعتبر صمام الامان والتوازن للأنفاق الكلى حيث يغطى احتياجات المجتمع من الاستهلاك الجماعى من ناحية ، ومن ناحية أخرى يؤثر على توازن الانفاق الاستهلاكى الخاص استيفاء الاحتياجات الخدمية مثل التعليم والصحة .

2 - وان الاستهلاك النهائى الخاص يرتبط أرتباطا مباشرا بمستوى المعيشة للافراد وتتحدد بمقدار الانفاق عليها.. ولذلك يلعب متوسط دخل الفرد الدور

* مدرس مساعد بكلية - جامعة صنعاء

الاساسى فى دراسة أتجاه ونمطية هذا الاستهلاك .

3 ـ وفيما يتعلق بالتراكمات الراسمالية فله اهمية خاصة فى الاقتصاد القومى لما يمثله من مقدرة الدولة على تكوين رؤوس الاموال اللازمة للحصول على سلع ومنتجات استثمارية لتطوير مستوى الطاقة الانتاجية بجانب تحقيق أمن استمرار أستخدام السلع والمنتجات فى صورة المخزون ..

4 ـ وأن الصادرات تمثل بندا رئيسيا من مكونات الطلب النهائى وأن كان لايمثل استهلاكا مباشرا لافراد المجتمع من منتجاته المحلية الا انه يحقق أمكانية توفير أحتياجات المجتمع من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية من الواردات الاجنبية ، وعندما تزداد قيمة الصادرات عن مثيلتها من الواردات يتحقق للدولة فائض لدى العالم الخارجى يعزز مقدرتها على تغيير نمط ونوعية الواردات .

ويتضح من ذلك أن مكونات الطلب النهائى تلعب دورا مزدوجا بالنسبة لحجم ونمط الاستهلاك النهائى الحكومى الخاص ، وكذلك لنوعية وحجم الانتاج فهو يوضح تطور مستوى المعيشة ، كما يوضح تطور الانشطة الاقتصادية ودرجة التشابك بين هذه الانشطة فى اعتمادها على الموارد المحلية سواء من ناحية المواد الاولية اللازمة للعملية الانتاجية ومن رؤوس الاموال ومستوى التكنولوجيا ، وكذلك يوضح مدى أرتباط الحياة الاقتصادية (الاستهلاكية الاستثمارية) بالعالم الخارجى لتغطية العجز فى السلع الاستهلاكية والاستثمارية ..

ولاهمية هذه العلاقات ينصب بحثنا على دراسة مكونات الطلب النهائى فى الكويت لما تتميز به الكويت من طبيعة خاصة فى تطور النشاط الاقتصادى ومدى مساهمة الدولة فى تحقيق التوازن الاستهلاكى عن طريق مشاركتها فى الانفاق العام بشكل كبير .

لذلك سنتناول البحث فى النقاط التالية :ـ

اولا : تطور الطلب النهائى ومكوناته فى الكويت خلال الفترة من عام 70 م الى عام 81 م .

ثانيا : التنبوء بالطلب النهائى ومكوناته فى الكويت لعامى 84 ، 85 وقد اكتفينا بهذين العامين على أساس انها تكون أمتداد طبيعيا للفترة المدروسة تجنبا للبعد الزمنى فى التقدير من ناحية ومن ناحية أخرى لعدم تأثر التقديرات بالظروف السائدة فى المنطقة اذا بعدت فترة التقدير .

ثالثا : أستكمالا للاهداف المرجوة من هذا البحث فقد راينا تركيب نموذج لقياس الطلب النهائى يتوخى البساطة مع أمكانية الاستفادة من نتائج التنبؤ .

* تطور الطلب النهائى ومكوناته *

اولا:بدارسة الجدول رقم (1) الذى يبين الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية بملايين الدينارات الكويتية خلالالفترة من 70 م وحتى عام 81 م يتضح لنا مايلى : ـ

1 - ازدياد الطلب النهائى من عام 1970 م الى عام 1981 م.. حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام 1981 م عن عام 70 م حوالى (559 ٪) وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة الدراسية حوالى (24 ٪) ويلاحظ ازدياد الطلب النهائى زيادة ملحوظة فى عام 74 م حيث بلغت نسبة الزيادة عن عام 73 م حوالى (138 ٪) ويعزى ذلك الى الزيادة السنوية للنفط مع بداية عام 74 م . مع أستمرار الزيادة فى انتاجيته بالمعدلات السابقة.. وكذلك نلاحظ زيادة الطلب النهائى فى عام 1979 م .

حيث بلغت نسبة الزيادة عن عام 1978 م . حوالى (61 ٪) يرجع ذلك أساسا لارتفاع كميات النفط الخام المصدرة وزيادة أسعاره الرسمية ، ويلاحظ انخفاض الطلب النهائى فى عام 1981 م حيث بلغت نسبة الانخفاض عن عام 80 م . حوالى (9 ٪) ويرجع ذلك اساسا الى التغيرات التى تعرض لها الوضع العالمى للزيت خلال عام 80 - 81 م .

فقد نجم عن ارتفاع أسعار النفط والمنتجات البترولية والركود الاقتصادى فى الدول الصناعية وللجهود المبذولة للاقتصاد فى أستهلاك الطاقة البترولية وأحلال بدائل لها وانخفاض حاد فى الطلب على النفط أدى بدوره الى حدوث فائض فى الاسواق العالمية وقاومت شركات النفط التى سبق لها تخزين كميات وفيرة من النفط خلال عام 1979 م .. والاشهر الاولى من عام 1980 م أرتفاع الاسعار بتلبية بعض أحتياجات السوق من مخزونها، وتبقا لذلك اخذت اسعار السوق الفورية فى الهبوط بعد الذروة التى وصلت اليها فى نوفمبر 1980 م . وادت الى زيادة حدة الضغوط لتخفيض الاسعار الرسمية للنفط الامر الذى اضطر عددا من البلدان المصدرة للبترول ومنها الكويت الى تخفيض اسعارها وكذلك أنتاجها خلال عام 1981 م حيث أنخفض الانتاج اليومى للبترول فى عام 1980 م . حوالى (32 ٪) .

2 - تزايد الاستهلاك النهائى بشقيه (الحكومى والخاص) خلال الفترة 70 / 1981 م .. حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام 81 عن عام 1970 م فى الاستهلاك النهائى بشقية حوالى (576 ٪) وللاستهلاك النهائى الحكومى حوالى (610 ٪) وللاستهلاك النهائى الخاص حوالى (563 ٪) وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة محل الدراسة للاستهلاك النهائى بشقيه حوالى (19,4) وللاستهلاك النهائى الحكومى حوالى (20 ٪) ..

وللاستهلاك النهائى الخاص حوالى (٤ , ١٩) .

ويمكن القول ان السبب فى ارتفاع متوسط نسبة الزيادة السنوية للاستهلاك النهائى الحكومى يرجع أساسا الى اهداف الدولة الرامية الى تقديم وتحسين مزيد من الخدمات العامة والمرافق الأساسية ، ويعتبر متوسط نسبة الزيادة السنوية للاستهلاك النهائى الخاص نسبيا ذلك الى تزايد كل من عدد السكان بمعدلات مرتفعة والدخول النقدية للافراد .

٣ - أزياد الاستثمار الاجمالى الراس الثابت خلال المدة من عام ١٩٧٠ م وحتى عام ١٩٨١م . حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ١٩٨١م . عن عام ١٩٧٠م . للاستثمار الاجمالى حوالى (٨٣٤ ٪) وللتكوين الاجمالى الراسمالى الثابت (٧٤٨ ٪) ، وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة موضوع الدراسة الاستثمار الاجمالى (٢٦ ٪) ولتكوين الاجمالى الراسمالى الثابت حوالى (٢٤ ٪) ويلاحظ انخفاض الاستثمار الاجمالى والتكوين الاجمالى الراسمالى الثابت فى عام ١٩٧٨م . حيث بلغت نسبة الانخفاض عن عام ١٩٧٧م ... للاستثمار الاجمالى حوالى (٢١ ٪) وللتكوين الاجمالى الراسمالى الثابت حوالى (٨ ٪) ويرجع السبب فى الانخفاض فى عام ١٩٧٨م . الى محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتى من جهة وميل بعض القطاعات الاقتصادية الى الركود من جهة أخرى . ويرجع السبب فى ارتفاع الاستثمار الاجمالى وللتكوين الاجمالى الراسمالى الثابت من عام ١٩٧٩م . الى انجاز بعض المشاريع النفطية وزيادة استيراد السلع الرأسمالية لتلبية أحتياجات التصنيع . أما التغير فى المخزون فأنه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة ، وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة ١٩٧٠م - ١٩٨١م . حوالى (٢١٠ ٪) .

٤ - أزدياد صافى الصادرات خلال الفترة من عام ٧٠ وحتى عام ٧٤م - وبلغت نسبة الزيادة فى عام ١٩٧٤م . عن عام ٧٠ م لصافى الصادرات حوالى (٦٤٠ ٪) وللصادرات حوالى (٤٢٨ ٪) ، وفى خلال الفترة من ٧٥ م - ٧٧ م كان صافى الصادرات والصادرات فى الانخفاض مستمر حيث بلغت نسبة الانخفاض فى عام ١٩٧٧م . عن عام ٧٤م لصافى الصادرات حوالى (٥٧٪) وللصادرات حوالى (١٠٪) ، ويرجع السبب فى انخفاض الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٧٥م وحتى عام ١٩٧٧م الى هبوط كميات النفط المصدرة وفى خلال الفترة ١٩٧٨م ١٩٧٠م تزايد صافى الصادرات والصادرات حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ١٩٨٠م عن عام ١٩٧٧م الصافى الصادرات حوالى (١٩٥ ٪) وللصادرات حوالى (١٠٨ ٪) ، يلاحظ ان الصادرات قد زادت بشكل يكبر فى عام ١٩٧٩م . حيث بلغت نسبة الزيادة عن عام ١٩٧٨م . حوالى (٧٧ ٪) ويعزى ذلك الى زيادة كميات النفط المصورة وزيادة أسعار رسمية بنحو (٥٠ ٪) عن عام ١٩٧٨م . وفى عام ١٩٨١م . عاد صافى الصادرات والصادرات الى الانخفاض حيث بلغت نسبة الانخفاض عن عام ٨٠م . لصافى الصادرات حوالى (٤٢ ٪) وللصادرات حوالى (٢١ ٪) ويرجع السبب فى انخفاض الصادرات فى عام ٨١ م . الى الضغوط الكبيرة التى تعرضت لها اسعار النفط خلال عامى ١٩٨٠م ١٩٨١ م . بسبب الاحجام عن لشراء مستويات المخزون بشكل غير طبيعى وتزايد العجز فى أمكانيات التخزين وقد أنخفضت الاستعار فى السوق الفورية فى مطلع سبتمبر ١٩٨٠ م . وقد أستعاد السوق قوته أثر اندلاع الحرب بين العراق وإيران وارتفعت الاسعار فى السوق الفورية ، غير ان مع نهاية شهر ديسمبر ٨٠ م مالت السوق ثانية الى الركود بسبب أنخفاض الطلب على البترول نتيجة للركود الاقتصادى واستئناف تصدير النفط من إيران والعراق ولو بشكل محدود ولجوء شركات النفط الى السحب من مخزونها ، وأنخفضت اسعار السوق الفورية نهاية يونية ٨١ م لتعود المستويات قريبة من تلك الاسعار التى كانت سائدة قبيل أندلاع الحرب الايرانية العراقية .

ونجد ان الواردات فى تزايد مستمر خلال من عام ٧٠ م . وحتى عام ٨١ م . حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ٨١ عن عام ٧٠ حوالى (١٠٢٨ ٪) .

يلاحظ أنخفاض الواردات فى عام ٧٨ م . حيث بلغت نسبة الانخفاض عن عام ٧٧ م . حوالى

(٤ , ٣) ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها .
محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتى من جهة وميل بعض القطاعات الاقتصادية للركود من جهة أخرى مما حال دون زيادة الاستمرار .

توفير مخزن سلعى فى بداية عام ١٩٧٨م . مما ساعد فى تلبية الاحتياجات المحلية .

تراجع إعادة الصادرات بنحو (٦ ٪) فى ذلك العام نتيجة رفع الطاقة وكفاءة موانىء الدول المجاورة .

كما يلاحظ ارتفاع الواردات فى عام ٨٠ بشكل ملحوظ حيث بلغت نسبة الزيادة عن عام ٧٩ م حوالى (٣٥ ٪) ويرجع ذلك الى انجاز بعض المشاريع النفطية خلال عام ٨٠ م وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية لتلبية إحتياجات التصنيع والزيادة فى اعادة الصادرات الى الدول المجاورة وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال الفترة من عام ٧٠ م وحتى عام ٨١ م لصافى الصادرات حوالى (٣٦ ٪) وللصادرات حوالى (٢٩ ٪) وللواردات حوالى (٢٦ ٪) .

٥ ـ للتعرف على هيكل الطلب النهائى خلال الفترة من عام ٧٠ م وحتى عام ٨١ م سنوجد الاهمية النسبية لمكونات الطلب النهائى وهو كما يلى : ـ

الاستهلاك النهائى بشقيه (٥ , ٣٩ ٪) وللاستهلاك النهائى الحكومى (١٣ , ١٢ ٪) وللاستهلاك النهائى الخاص (٣٧ , ٢٧ ٪) ـ الاستثمار الاجمالى (٣ , ١٣ ٪) وللتكوين الاجمالى الرأسمالى الثابت (٢٤ , ١٢ ٪) وللتغيير فى المخزون (١,٠٦٪) ـ صافى الصادرات (٤٧,٢٪) ـ للصادرات (٧٥,٤٥٪)ناقصا الواردات (٢٨, ٢٥ ٪) .

وجدير بالذكر ان صافى الصادرات تحتل المرتبة الاولى فى هيكل الطلب النهائى الكويتى وذلك لان الاقتصاد الكويتى يعتمد أساسا على انتاج وتصدير النفط الخام والمنتجات المكررة ، كما تستورد الكويت من الخارج معظم أحتياجاتها من السلع والخدمات .

ثانيا : التنبؤ بالطلب النهائى ومكوناته فى الكويت

للتنبؤ بقيم الطلب النهائى ومكوناته فى الكويت لعامى ٨٤ ـ ٨٥ م فأننا سنعتمد على دراسة الاتجاه العام للطلب النهائى ومكوناته خلال الفترة من عام ١٩٨١ م : وامتداد الاتجاه العام للاعوام المطلوب للتنبؤ لها . وقد روعى الا يكون البعد الزمنى بين فترة التوقع وفترة الدراسة بعيدا وذلك لتلافى فى احتمال حدوث تغيرات مؤثرة على الأوضاع التوازنية العالمية .

وباستخدام بيانات الطلب النهائى ومكوناته خلال الفترة ٧٠ ـ ٨١ (الجدول رقم ١) لتقدير معادلات الاتجاه العام للطلب النهائى ومكوناته نجد ما يلى : ـ

(٢) الطلب النهائى : ـ

تم تقدير معادلة الاتجاه العام للطلب النهائى بمعادلة من الدرجة الأولى هى : ـ

ط = ٣,٥٢١٩٤٦ + ٠,٥٨٩٤٤١ ت هـ (١)

((١٠٤٩٤٧,)) ((٠,٦٠٥)) ١٩٧٥ = صفر

ت = سنة

حيث ط ـ هـ / قيمة الطلب النهائى المتوقع بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ) ، ت ه ـ : تمثل العنصر الزمن .

وتشير النتائج الى أن المعامل التحديد (ر ٢) يساوى ٩١ , . أى ان ٩١ ٪ من التغيرات التى تطرأ على الطلب النهائى ترجع الى عنصر الزمن ، وقد ثبت معنوية معالم المعادلة عند مستوى معنوية ٥ ٪ .....

(٢) الاستهلاك النهائى الحكومى : ـ

تم تقدير معادلة الاتجاه العام للاستهلاك النهائى الحكومى بمعادلة من الدرجة الثانية هى : ـ

ج هـ : = ٣٧ + ٧٣٤٧٥ ت هـ + ٠٠٥١٩٩٨, ت (٢)

(٤١١٠٣٨,) (٠٠٢٢٤٥٥, (٠,٠٠٦٩٨٥) (هـ)

١٩٧٥ = صفر

ت = سنة

حيث /

ج : قيمة الاستهلاك النهائى الحكومى المتوقع بالبليون دينار كويتى فى سنة (هـ) : تمثل عنصر الزمن ....

وتشير النتائج الى ان معامل التحديد (ر ٢) يساوى ٤ , ٩٩ ٪ من التغيرات التى تطرأ على الاستهلاك النهائى الحكومى وترجع الى عنصر الزمن ، وقد ثبت معنوية معالم المعادلة عند مستوى معنوية ٥ ٪ .

3 - الاستهلاك النهائى الخاص :

تم تقدير معادلة الاتجاه العام للاستهلاك النهائى الخاص بمعادلة من الدرجة الثانية هى :-

خ هـ = 78916ر + 179785ر ت ه + 021194رت2 هـ (3)

(0250513ر) (00509647ر) (0015854ر)
1975 = صفر

ت = سنة

حيث :

خ هـ : قيمة الاستهلاك النهائى الخاص المتوقع بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ) .

ت هـ : تمثل عنصر الزمن ..

وتشير النتائج الى ان معامل التحديد (ر2) يساوى 0ر995 اى ان 5ر99٪ من التغيرات التى تطرا على الاستهلاك النهائى الخاص ترجع الى عنصر الزمن، وقد ثبتت معنوية معالم المعادلة عند مستوى معنوية 5٪ .

4 - الاستثمار الاجمالى :-

تم تقدير معادلة الاتجاه العام للاستثمار الاجمالى بمعادلة من الدرجةالاولى هى :-

ش هـ = 0ر502937 + 1041ر26رت هـ (4)

(03532ر) (010127ر) 1975 = صفر

ت = سنة

حيث :

ش هـ : قيمة الاستثمار الاجمالى المتوقع بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

ت هـ تمثل عنصر الزمن .

وتشير النتائج الى ان معامل التحديد (ر2) يساوى 0ر91 اى ان 91٪ من التغيرات التى تطرأ على الاستثمار الاجمالى ترجع الى عنصر الزمن، وقد ثبتت معنوية المعادلة عند مستوى معنوية 5٪

5 - الصادرات :

تم تقدير معادلة الاتجاه العام للصادرات بمعادلة من الدرجة الأولى هى :-

ت هـ = 672751.2 + —u j 457832.
5ر

(215488.0) (061778.0) 1975 = صفر

ت = سنة

حيث :

ت هـ : قيمة الصادرات المتوقعة بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

ت هـ : تمثل عنصر الزمن .

وتشير النتائج المتحصل عليها الى ان معامل التحديد (ر2) يساوى 0ر85 اى ان 85٪ من التغيرات التى تطرأ على الصادرات ترجع الى عنصر الزمن، وقد ثبتت معنوية معالم عند مستوى معنوية 5٪ .

6 - الواردات :

تم تقرير معادلة الاتجاه العام للواردات بمعادلة من الدرجة الثانية هى

و هـ = 0ر910437 + 0ر235397 ت هـ + 0ر016386 ت2 (6)

(070176ر) (014277ر) (0044413ر) 1975
= صفر

ت = سنة

حيث :

و هـ : قيمة الواردات المتوقعة بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

ت هـ : تمثل عنصر الزمن ..

وتشير النتائج الى ان معامل التحديد (,2) يساوى 975,0 اى ان 5,97٪ من التغيرات التى تطرأ على الواردات ترجع الى عنصر الزمن، وقد ثبتت معنوية معالم المعادلة عند مستوى معنوية 5٪ ..

ومما تجدر الاشارة اليه ان السبب فى تقدير معادلات الاتجاه الطلب النهائى والاستثمار الاجمالى والصادرات بمعادلة من الدرجة الاولى الى ان الباحث قام بتجربة تقدير معادلات الاتجاه العام بمعادلة من الدرجة الثانية ولكن لم تثبت معنوية معلمة (ث2) .

باستخدام المعادلات (6,5,4,3,2,1) للتنبؤ بقيم الطلب النهائى ومكوناته لعامى 1984م / 1985م . بالبليون دينار كويتى نجد ان :-

السنوات مكونات الطلب النهائى	الاستهلاك النهائى الحكومى	الاستهلاك النهائى الخاص	الاستثمار الاجمالى	الصادرات	الواردات	الطلب النهائى
1984م	1,452	4,104	1,440	6,793	4,356	8,827
1985م	1,625	4,686	1,544	7,251	4,903	9,416

وتجدر الاشارة الى ان التنبؤ بالطلب النهائى ومكوناته لدولة الكويت لايسير بطريق معبد نظرا لأن الاقتصاد الكويتى يعتمد على متغيرات خارجية بأكثر من تاثره لعوامل داخلية، حيث تعتمد الكويت على صادراتها النفطية واستيرادها للسلع والخدمات، لذا فان الاقتصاد الكويتى يتغير بسرعة واحيانا باتجاهات مختلفة بتأثير الانتاج النفطى واسعاره. لذا فانه يمكن القول بان التنبؤ بالطلب النهائى ومكوناته يعتبر سليما تحت الفروض التالية :-

* ان ارتفاع معدل الاسعار للفترة المدروسة (70-81) سيستمر خلال الفترة المتوقع (84-85م) ، بنفس معدل الزيادة .

* عدم وجود تغيرات جذرية فى السياسة النفطية او لمؤثرات الخارجية على استخراج النفط وتصديره .

* عدم حدوث تغير فى السياسات الاقتصادية للكويت بحيث تؤثر على العلاقات بين مكوناته الطلب النهائى وجدير بالملاحظة الى ان هناك فرق فى التنبؤ بقيمة الطلب النهائى من المعادلة (1) وبقيمته من مجموع معادلات مكوناته (6,5,4,3,2) ويرجع السبب فى ذلك الى الانحرافات غير المقدرة فى تركيب معادلات مكونات الطلب النهائى وهذا ما تظهره دراسة مشكلة التجميع .

يرى الباحث انه من الافضل التنبؤ بقيمة الطلب النهائى من مجموع توقعات مكوناته وذلك لان توقع كل مكون من مكونات الطلب سيضمن المؤثرات المسببة له بينما التوقع بالمعادلة (1) مباشرة يكون خاضع لمتوسط مؤثرات المكونات ...

ثالثا : تركيب النموذج القياسى المبسط للطلب النهائى :

لتركيب نموذج قياس مبسط للطلب النهائى فى الكويت سيقوم الباحث بتركيبه من مكونات الطلب النهائى ، والنموذج المقترح هو :-

ط هـ = أ٠ + أ١ ح هـ + أ٢ خ هـ + أ٣ س هـ + أ٤ ص هـ + ق هـ (١)

حيث :

ط : قيمة الطلب النهائى بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

ح : قيمة الاستهلاك النهائى الحكومى بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

خ : قيمة الاستهلاك النهائى الخاص بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

س : قيمة الاستثمار الاجمالى بالبليون دينار كويتى فى السنة (هـ)

ص : قيمة صافى الصادرات بالبليون دينار الكويتى فى السنة (هـ)

ق - : الخطأ العشرائى .

أ٠ / أ١ / أ٢ / أ٣ / أ٤ : معالم النموذج .

لتقدير معالم النموذج (1) سنستخدم بيانات الطلب النهائى ومكوناته (الجدول رقم (1)) عن المدة 1970م / 1981م . ويجب التنويه الى انه قبل تقدير

معالم النموذج الابد من التعرف على قوة العلاقة بين الطلب النهائى وكل مكون من مكوناته ، ويتم ذلك بحساب معامل الارتباط البسيط بين مكونات وبحساب معاملات الارتباط نجد ان :-

ط ح = 0,949 ، ط خ = 0,924 ، ط س

= 0,895 ، س ص = 0.866

وهذا يعنى ان العلاقة بين الطلب النهائى ومكوناته قوية وبالتالى يمكن بأن مكونات التالى :-
الاستهلاك النهائى الحكومى والاستهلاك الخاص والاستثمار الاجمالى الصافى الصادرات هى مكونات النموذج القياسى المبسط للطلب النهائى .

ولتقدير معالم النموذج (1) سنستخدم طريق المربعات الصغرى العادية ، ومن المعلوم انه من شروط تطبيق هذه الطريق انه لا يوجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة وهذا ما يطلق عليه الازدواج الخطى . لذا فانه يلزم قبل معالم النموذج من وجود او عدم وجود علاقة خطية بين مكونات الطلب النهائى .

سنستخدم أختيار «فارار - جلوبو Farrar - Glaubetest» (1) والذى يتكون من ثلاث خطوات هى :-

(1) اختبار (كا) ^{2} : ويهدف الى تحديد وجود اوعدم وجود أزدواج خطى فى المعادلة فقط (2) اختيار (ف) : ويهدف الى تحديد المتغيرات التى تكون مرتبطة والمتغيرات التى لاتكون مرتبطة بصفة عامة اى دون تحديد أرتباطها مع اى متغير من المتغيرات الاخرى .
(3) اختيار (ت) : ويهدف الى تحديد المتغيرات المستقلة المسئولية عن حدوث الاردواج الخطى فى المعادلة وبتطبيق اختيار فارار - جلوبر على نموذجنا يتضح لنا مايلى :- (ا) اختيار (كا) ^{2}

بحساب (كا) ^{2} حيث ن = 12 ، ك = 4 نجد انها = 29,0323

ونجد ان (كا) ^{2} الجدولية بمستوى معنوية 5٪ ودرجات حرية = 8 نجد انها = 15,5

(1) للاطلاع على تفاصيل الاختيارات

Koutsoyiannis , A ., Theory Of Econo metrics , Macmlllan Press Cid ., Lon don X Basingstoke , 1923 و 234 - 241

1973 , PP : 234 / 241 .

وحيث ان (كا) ^{2} فهذا يعنى ان هناك ازدواج خطى فى النموذج (1)

ب /اختبار (ف) :-

لاجراء هذا الاعتبار يلزم حساب معامل الارتباط المتعدد بين كل متغير والمتغيرات الاخرى والجدول التالى يبين نتائج حساب مربع معامل الارتباط المتعدد وقيمة (ف)

2 س هـ . س 1 س 2س 3ـ س ك		ف
2 ح . خ س ص	= ,993	378
2 خ . ح س ص	= ,987	203
2 س . ح خ ص	= ,943	44
2 ص . ح خ س	= ,644	4,8

ونجد ان (ف) الجدولية بمستوى 5٪ ودراجات حرية (3 8) نجد انها = 7,59 وبالتالى يمكن القول ان المتغيرات (ح ، خ ، س) مرتبطة خطيا مع بعضها بينما نجد ان (ص) غير مرتبطة خطية مع غيرها من المتغيرات الاخرى .

ج اختبار (ت) .

لأجراء هذا الاختبار يلزم حساب معاملات الارتباط الجزئية لكل متغيرين مع فرض ثبات باقى المتغيرات الاخرى . والجدول التالى يبين نتائج حساب المعاملات الارتباط الجزئية وقيمة (ت)

ونجد ان (ت) الجدولية بمستوى معنوية 1٪ ودرجات الحرية = 8 نجد انها = + 3.36 ومن الجدول يتضح لنا ان المتغيرات (ح،خ) مسئولين عن حدوث الازدواج بالنموذج (1) ونظرا لوجود علاقة خطية بين بعض مكونات بالنموذج (1) فإنه لايمكن تقدير معالم النموذج الطلب النهائى (1) بطريقة المركبات الرئيسية Method Of Principle (Component 1) وتهدف هذه الطريقة الى تكوين متغيرات جديدة (ز هـ مثلا) من مجموعة المتغيرات المستقلة بالنموذج ويطلق على المتغيرات الجديدة المركبات الرئيسية مع مراعاة ان يكون عدد المركبات

	ح	خ	ص
خ س	ح خ = 0,94 ت = 7,79		
س	ح س = 0,72 ت = 2,935	خ س = - 0,448 ت = -1,417	
ص	ح ص = 0,5 ت = 2,419	خ ص = - 0,536 ت = - 1,796	س ص = - 0,47 ت = - 1,507

الرئيسية لا يزيد عن عدد المتغيرات.. المستقلة بالمعادلة وتتكون هذه الطريقة من ثلاث مراحل هى :-

المرحلة الاولى :-

لتقدير معالم المركبات الرئيسية اختبار معنويتها وتحديد المركبات التى تبقى بالتحليل.

وتتضمن هذه المرحلة ثلاث خطوات هى :-

ا ـ اختبار معالم المركبات الرئيسية (أ هـ و)

ب ـ إختبار معنوية معالم المركبات الرئيسية (أ هـ و) باستخدام اختيار بيرت بانكس .Burt. Banks test

ج ـ تحديد عدد المركبات الرئيسية (ز هـ) التى تبقى فى التحليل باستخدام مقياس بارتيلت -Bart letts Criterion

المرحلة الثانية : تقدير نموذج المركبات الرئيسية..

المرحلة الثالثة :

تقدير معالم النموذج الاصلى .

وبتطبيق طريقة المركبات الرئيسية لتقدير معالم النموذج (1) وباستخدام البيانات الواردة بالجدول رقم (1) نجد ان :-

المرحلة الاولى :-

وتقدير معالم المركبات الرئيسية واختيار معنويتها تحديد المركبات التى تبقى بالتحليل ..

ا ـ تقدير معالم المركبات الرئيسية :

تم تكوين مركب رئيسى واحد (ز1) وذلك لان الجذر اللاتينى للمركب الرئيسى الثانى يساوى صفر ز1 = 0,98451021 ح + 0,96547272 خ + 0,94643523 س + 7805371و. ص(2) .

ونجد ان النسبة التى امتصها (ز) من المتغيرات فى مجموعة المتغيرات المستقلة = 85.2٪

ب ـ اختيار معنويات معالم (ز) :

عند ن = 12 ومستوى معنوية 5 ٪ نجد ان ع = 0,5388 7 + (هـ و) -8

وهذا يعنى ان كل معالم المركب الرئيسى الاول (ز1) وقد اجتازت هذا الاختيار .

ج ـ تحديد عدد المركبات الرئيسية التى تبقى فى التحليل :

نظرا لانه تم تكوين مركب رئيسى واحد فبا لتالى فانه هو الذى يدخل التحليل .

المرحلة الثانية :

تقدير نموذج المركبات الرئيسية .
نموذج المركبات الرئيسية هو :
ط هـ = ح ز هـ + ل هـ (ل هـ: الخطاء العشرائى)
ولتقدير (ح) لابد من الحصول على قيم (ز1هـ) للفترة من عام 70 الى 81 ، لذا نعوض فى المعادلة (2) عن قيم (ح، خ، س، ص) من الجدول 1 بالنسبة لكل سنة .

وبتطبيق طريق المربعات الصغرى العادية على المعادلة (3) لتقدير قيمة (ح) نحصل على النموذج بعد التقدير هو :

4 ط هـ = 1ز1,12025406

المرحلة الثالثة :

تقدير معالم النموذج الاصلى (1)

النموذج الاصلى :

ط هـ = 01 + 11 ح هـ + 21 خ هـ + 3 س هـ + 41 ص هـ + ق هـ (5)

ونموذج المركبات الرئيسية هو :
ط هـ = 1,120725406ز(6) 1

معادلة المركب الرئيسى (ز1)هـ و
ز1 = 2,98451021 + ٢ك٥٦٩٤٢٧٢٧٤
+ 94643523,س + 7805371,ص (7)

بالتعويض فى المعادلة عن قيمة ز1 بما يساويه بالمعادلة (7) نجد ان :-

ط هـ = 1,120725406 = 98451021رح
+ 96547272رخ + 94643523رس +
7805371رص) .

= 1,1033065604ح + 1,082029806خ
+ 1,60694007س + 874767758رص

من المعادلة (5) نجد ان 01 لم يتم تقدير قيمتها بعد ، وبالتالى تقدر (1.) من العلاقة التالية .

ويكون النموذج الاصلى (1) بعد تقدير معاملة كما يلى :-

ط هـ = 0,0358697 + 1033656رح هـ
+ 1,0820298 خ هـ + 1,060694س ه =
874678رص ه (8)

وتشير النتائج المتحصل عليها الى ان معامل التحديد (ز) يساوى 0.9980 أى ان 99,8٪ من التغيرات التى تطرأ على الطلب النهائى ترجع الى كل من الأستهلاك النهائى الحكومى الخاص والاستثمار الاجمالى وصافى الصادرات .

وجدير بالذكر انه يمكن استخدام المعادلة (8) بمعرفة مقدار تأثير مكون من مكونات الطلب النهائى وذلك عن طريق التفاضل الجزئى للمعادلة بالنسبة للمكون المطلوب معرفة تأثيره لذا نجد ان :

مقدار تأثير الاستهلاك النهائى الحكومى = 1,103 بليون دينار كويتى .

مقدار تأثير الاستهلاك النهائى للخاص = 0,082 بليون دينار كويتى.

مقدار تأثير الاستثمار الاجمالى = 1,061 بليون دينار كويتى

مقدار تأثير صافى الصادرات = 0,875 بليون دينار كويتى .

ويعنى ذلك انه مثلا لوزاد الاستثمار الاجمالى بمقدار بليون دينار كويتى فان الطلب النهائى يزيد بمقدار (1,061) بليون دينار كويتى مع اقتراح يثبت باقى مكونات الطلب النهائى وهكذا بالنسبة لاى مكون من مكونات الطلب النهائى .

وتجدر الاشارة الى انه يمكن استخدام المعادلة (8) فى تقدير الطلب النهائى لاى سنة من السنوات ..

خـــاتـمـــة

من العرض السابق يمكن ان نستخلص مايلى :-

1 - ان الطلب النهائى يأخذ نفس اتجاه الصادرات فى عام 1975م . انخفضت الصادرات ،

وبالتالى انخفض الطلب النهائى لهذا العام فبلغت نسبة الانخفاض فى عـام 1975م، عن عام 74م، فى الصـادرات حوالى (13ر4٪) وللطلب النهـائى حوالى (8ر6٪). وكـذلك بـالنسبـة لعـام 81م انخفضت الصادرات عن عام 1980م بحوالى (12ر3٪) نجد ان الطلب النهائى لعام 1981م قد انخفض عن عام 80م، بحوالى (9ر2٪). ونجد انـه عندمـا زادت الصادرات زيادة ملحوظة فى عام 74م، حيث بلغت نسبة الزيادة عن 73م، حوالى (181٪) ان الطلب النهائى قد زاد ايضا زيادة ملحوظة فى عام 1974م، حيث بلغت نسبة الزيادة عن عام 73 حوالى (138٪) .

2 / ان الاقتصـاد الكويتى يعتمـد على متغيـرات خارجية باكثر من تأثرة بعوامل داخليـة حيث تعتمد الكويت على صـادراتها النفـطية، لذا فـان الاقتصاد الكويتى يتغير بسرعة واحيانا باتجاهات مختلفة بتأثير الانتاج النفطى واسعاره. فنجد أنه مع بداية عام 74م، زاد سعر النفط واستمر الانتاج بـالمعدلات السـابقة فأدى ذلك الى زيادة الطلب النهائى فى عام 74م عن عام 73 حوالى (138٪). وكذلك فى عام 1979 زادت أسعار النفط الرسمية وزادت الكميـات المصدرة من النفـط الخام فأدى ذلك الى زيادة الطلب النهائى فى عام 1979 عن عـام 1978م، بحـوالى (61٪) وفى عـام 81م، انخفض سعر النفط نتيجة للتغيرات التى تعرض لها الوضع العالمى للزيت فبالتالى انخفض الطلب النهائى فى عام 80م بحوالى (9٪) .

3 - ان التوقع بقيمـة الطلب النهائى من معـادلة الاتجاه العام (1) تختلف عن قيمة الطلب النهائى من مجموعة معادلات الاتجاه العام لمكونات الطلب النهائى (6, 5, 4, 3, 2). ويرجع السبب فى ذلك الاختلاف الى الانحرافات غير المقدرة فى تـركيب معادلات مكـونات الطلب النهائى وهذا ما تظهره دراسة مشكلة التجميع ويرى الباحث انه من الافضل التـوقع بقيمـة الطلب النهائى من مجموعة توقعات مكونـات الطلب النهائى وذلك لان توقع كل مكون من مكونات الطلب النهـائى سيتضمن المؤثرات المسببة له بينما التوقع فى معادلة الطلب النهائى مباشرة يكون خاضعا لمتوسط مؤثرات المكونات ..

جدول رقم (1) -

الانفـاق على النـاتـج المحـلى الاجمـالى بالاسعار الجارية

(خلال الفترة 1970-1981م. بمـلايين الدينارات الكويتية)

السنوات بنود الانفاق	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الاستهلاك النهائى الإجمالى	535,58	593,27	626,06	653,31	842,95	1142,26	1462,12	1912,37	2108,98	248,8	3057,4	3618,1
الاستهلاك النهائى الحكومى	139,29	173,27	214,65	214,60	279,14	385,54	432,31	588,95	621,97	757,2	857,2	988,8
الاستهلاك النهائى الخاص	396,29	420,00	427,41	438,71	563,81	7569,72	1029,81	1487,01	1741,6	2200,2	2629,3	
الاستثمار الاجمالى	124,38	129,59	136,23	152,56	258,36	443,67	635,16	982,90	777,50	882,6	983,8	1161,8
التكوين الاجمالى الراسمالى الثابت	126,48	126,58	127,33	145,81	221,65	417,56	563,09	853,50	875,00	789,6	878,8	1072,8
التغير فى مخزون	2,10(-)	3,01	8,90	6,75	36,71	26,11	72,07	129,40	7,5(-)	93,0	105,0	89,0
صافى الصادرات	366,35	658,93	701,68	798,27	2711,64	1899,05	1742,39	1157,96	1308,00	3362,0	3410,0	1984,0
الصادرات	613,88	916,78	1004,30	1153,89	3239,46	2806,00	2992,39	3008,00	5333,0	6065,0	4773,0	4773,0
ناقصا الواردات	247,53	257,85	202,62	355,62	527,82	906,95	1250,00	1760,04	1700,00	1971,00	2655,0	2789,0
الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى	1026,31	1381,79	1463,97	1604,144	3812,95	3484,98	3839,67	4053,23	4194,48	6743,2	7451,2	673,9

المصدر : بنك الكويت المركزى - النشرة الاحصائية الفصلية ابريل - يونيو 1982 - المجلد (9) - العدد (2) الكويت - ص : (43)

الاستهـلاك النهـائى = الاستهـلاك النـهـائى الحكومى + الإستهلاك النهائى الخاص .

الاستثمار الاجمالى = التكوين الاجمالى الرأسمالى الثابت + التغير فى المخزون ..

صافى الصادرات = الصادرات - الواردات ..

مراجع البحث

(أ) العربية :

1 ـ ابراهيم الهيساوى : القياس والتنبؤ فى الاقتصاد الطبعة الاولى ـ دار النهضة العربية القاهرة 1978م ..

2 ـ احمد عباده سرحان : تحليل الانحدار والارتباط ـ مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ 1970م .

3 ـ على لطفى ـ دراسات فى الاقتصاد الرياض والقياس ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ـ 1973 .

4 ـ محمد محمود الامام : الطرق الاحصائية فى الاقتصاد القياس ـ الجزئين الاول والثانى بمعهد التخطيط القومى ـ القاهرة ـ 1967 (مذكرة رقم 717) .

5 ـ محرم وهبى محمود : النظرية الاحصائية وتطبيقاتها ... الجزء الرابع ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ـ 1970م .

6 ـ بنك الكويت المركزى ـ النشرة الاحصائية الفصلية ابريل ـ يونيو 1982 ـ المجلد (9) ـ العدد ((2)) . الكويت ـ 1982م ...

((ب)) الاجنبية :

1 - Dhrymes , P . J , Econometrics Statisticai Foundation And Application , Harper Rom , Publisher , New York , 1970 .

2 - Johnston , Econometric Methods , Second Edition , Mcgraw - Hill Book Company , Inc ., New York , 1972 .

3 - Koutsoyiannis , A ., Theory Of Econometrics , Macmillan Press Ltd ., London Basingstoke , 1973 .

4 - Theil , H ., Principles Of Econometrics , John Wiley And Sons , Ins ., New York , 1971 .